الأمم المتحدة

A/C.2/63/2

الجمعية العامة

Distr.: General
9 October 2008
Arabic
Original: English/Spanish

الدورة الثالثة والستون
اللجنة الثانية
البند ٤٨ من جدول الأعمال
متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

مذكرة شفوية مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة أطيب تحياتها إلى الأمين العام، وتتشرف بأن تسلّمه طيه رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من رئيسي البرازيل وشيلي ورئيس حكومة إسبانيا ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية لفرنسا (انظر المرفق) يحيلون بها ''الإعلان المتعلق بالمصادر الابتكارية لتمويل التنمية''، الذي أقره في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الأعضاء المؤسسون لمبادرة مكافحة الجوع والفقر.

وترجو البعثة الدائمة لشيلي تعميم هذه المذكرة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٨ من جدول الأعمال.

131008 131008 08-54402 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من رئيسي البرازيل وشيلي ورئيس حكومة إسبانيا ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية لفرنسا

يشرفنا أن نرفق طيه كضميمة، الإعلان المتعلق بالمصادر الابتكارية لتمويل التنمية الصادر عن ”مبادرة مكافحة الجوع والفقر“، وذلك لإحاطتكم علما به ولتعميمه على الدول الأعضاء.

ويرمي الإعلان إلى تعزيز الالتزام بالبحث عن آليات جديدة وابتكارية لتمويل التنمية في إطار توافق مونتيري ومؤتمر المتابعة بشأن تمويل التنمية، المزمع عقده في الدوحة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وسوف نكون في غاية الامتنان لتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٤٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) لويس إناسيو لولا **دا سيلفا**
رئيس الجمهورية الفيدرالية للبرازيل

(توقيع) ميشيل باتشليت **خيريا**
رئيسة جمهورية شيلي

(توقيع) خوسي لويس رودريغيس **ساباتيرو**
رئيس حكومة إسبانيا

(توقيع) برنار **كوشنر**
وزير الشؤون الخارجية والأوروبية لفرنسا

الضميمة

مبادرة مكافحة الجوع والفقر

٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، نيويورك

مناسبة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

الإعلان المتعلق بالمصادر الابتكارية لتمويل التنمية

- **من القول إلى الفعل**

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أطلق رؤساء البرازيل وشيلي وفرنسا، في جنيف، بدعم من الأمين العام للأمم المتحدة، مبادرة لمكافحة الجوع والفقر، داعين المجتمع الدولي إلى إيجاد مصادر جديدة لتمويل التنمية بغية التقدم في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعقب اجتماع تقني عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، قدم رؤساء البرازيل وشيلي وفرنسا، في الأمم المتحدة، تقريرا رباعيا فيه تشكيلة شاملة من الخيارات من أجل التمويل الابتكاري. وترمي الاقتراحات إلى توفير التمويل، مع ردع ''السيئات'' وتشجيع ''الحسنات'' في العملية العولمة المتطورة. والغرض المتوخى هو تحقيق **عولمة ذات وجه إنساني وتنمية مشتركة**.

وبمناسبة القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، أيد ٧٩ بلدا إعلان نيويورك المتعلق بالمصادر الابتكارية لتمويل التنمية، الذي اشتركت في تقديمه إسبانيا وألمانيا والبرازيل والجزائر وشيلي وفرنسا.

وأعطى مؤتمر باريس الوزاري المعني بآليات التمويل الابتكاري، الذي دعت فرنسا إلى عقده في شباط/فبراير ٢٠٠٦، دفعة لإنشاء ''مجموعة رائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية''، أُنيطت بها مهمة استطلاع تلك المسائل. وتتكون هذه المجموعة الآن من ٥٤ بلدا[(١)] و ٤ بلدان مراقبة[(٢)].

---

(١) إثيوبيا والأردن وإسبانيا وألمانيا وأوروغواي وإيطاليا والبرازيل وبلجيكا وبنغلاديش وبنن وبوركينا فاسو وبوروندي وبولندا وتوغو والجزائر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وجيبوتي والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسيراليون وشيلي وغابون وغواتيمالا وغينيا وغينيا - بيساو وفرنسا وفنلندا وقبرص والكاميرون وكمبوديا وكوت ديفوار والكونغو ولبنان ولكسمبرغ وليبريا ومالي ومدغشقر والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وموريشيوس وموريتانيا وموزامبيق وناميبيا والنرويج والنيجر ونيجيريا ونيكاراغوا وهايتي والهند.

(٢) الصين ومصر والنمسا واليابان.

وقد استحدثت مؤخرا عدة آليات ابتكارية، هي: الضريبة التضامنية على تذاكر الطائرة لتمويل المرفق الدولي لشراء الأدوية؛ ومرفق التمويل الدولي للتحصين؛ مشروع التزام السوق المسبق لمرض ذات الرئة. ويُستدل من هذه الأعمال أن العملية مشجعة من حيث التمويل الابتكاري.

ودُشن المرفق الدولي لشراء الأدوية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ من طرف البرازيل وشيلي وفرنسا والمملكة المتحدة والنرويج. وبعد مرور سنة، أكدت ٢٧ بلدا[٣]، بدعم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس ومؤسسة كلينتون، مساندتها المالية لهذه المبادرة. وهو ممول أساسا من حصيلة الضريبة التضامنية على تذاكر الطائرة واشتراكات الميزانية. والمرفق السالف الذكر، الذي تستضيفه منظمة الصحة العالمية، يهدف إلى مضاعفة إمكانية الحصول على أدوية رفيعة الجودة بأسعار متفاوض عليها لمن هم في أمس الحاجة إليها لمعالجة الإيدز ومرض السل والملاريا. وبتجميع الموارد المستدامة، يجري الحصول من الشركات الصيدلية على أسعار أدنى.

و الحوالات، وإن لم تكن ابتكارية بأتم معنى الكلمة، تمثل مجالا جد مثمر ما فتئ المجتمع الإنمائي يركز عليه الجهود في السنوات القليلة الماضية. وبالنسبة للبلدان النامية ككل، فإن الحوالات تمثل ثاني أكبر مصدر لرأس المال. لذا، فإن تخفيض كلفة الحوالات وضمان توجيهها وتحسينها وزيادة تأثيرها على التنمية يعد أولوية ملحة. وما انفكت تتخذ تدابير ملموسة للتقليل من كلفة حوالات المغتربين مع الاحترام الكامل لطبيعتها كتدفقات خاصة، ومن أجل دعم الاستثمارات المنتجة التي تتبنى التنمية، بما في ذلك تشجيع وصول العائلات المحول إليها إلى المؤسسات المالية.

وما فتئت المجموعة الرائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية تقيم شتى الأفكار المقدمة بغية القيام، من منظور أوسع، باستكشاف قائمة الآليات الابتكارية لتمويل التنمية، ومنها تنفيذ إصدارات جديدة لحقوق السحب الخاصة من جانب صندوق النقد الدولي لتمويل الآليات المتعاكسة مع الدورات الاقتصادية قصد التعامل مع الصدمات المالية والتجارية التي تعاني منها البلدان النامية؛ ولإيقاف التدفقات الرأسمالية غير الشرعية، بما في ذلك تعزيز القدرة على محاربة التهرب من الضرائب – وقد أُنشئت لهذا الغرض فرقة عمل تترأسها النرويج – وفرض ضريبة معتدلة على صفقات العملة؛ والدور المحتمل لسوق الكربون؛

(٣) إسبانيا والبرازيل وبنن وبوركينا فاسو وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وشيلي وغابون وغينيا وفرنسا وقبرص والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو وليبريا ومالي ومدغشقر والمغرب والمملكة المتحدة وموريشيوس وناميبيا والنرويج والنيجر.

وإقامة صندوق تضامن رقمي بمساهمة قوامها ١ في المائة تُفرض على المعاملات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

- **التزام جديد**

من رأينا أن مسؤولية جماعية تقع على عاتقنا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية كعنصر رئيسي لاستئصال شأفة الفقر وتشجيع التنمية المستدامة – بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – وتحقيق الازدهار الشامل للجميع.

ونذكر بتعهد المجتمع الدولي في مؤتمر مونتيري، في آذار/مارس ٢٠٠٢، بزيادة الموارد من أجل التنمية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية.

ونأخذ علما بوضع بعض الدول المتقدمة النمو لجداول زمنية، ولا سيما تلك التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٥، للوصول إلى هدف ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥ أو لمواصلة جهودها قصد تجاوز هذا المستوى، وندعو سائر الدول المتقدمة النمو إلى أن تحذو هذا الحذو. ويشجعنا تزايد تدفقات المعونة من البلدان النامية.

ونحن مقتنعون بأن تدفقات المعونة الأكثر استقرارا وتنبؤا، بما في ذلك التمويل الإضافي من الآليات الابتكارية، سوف يزيد كثيرا من فعالية المعونة ومن أثرها على الفقر؛ وبذلك، يتأتى توزيع مزايا العولمة فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان والنامية. وندعو المجتمع الدولي إلى العمل معا لتقييم المصادر الابتكارية الأخرى الواردة في القائمة التي حددناها أو المصادر المستجدة الأخرى وتنفيذها عمليا.

وندعو المجتمع الدولي إلى المواظبة وتضافر الجهود في تحديد آليات جديدة وابتكارية لتمويل التنمية على أساس منتظم وقابل للتنبؤ وإضافي، كما جاء في إعلان نيويورك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وإعلان نيويورك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وحسبما ورد في الوثيقة الختامية لقمة الألفية لعام ٢٠٠٥ بشأن استعراض الأهداف الإنمائية للألفية.

ونكرر الإعراب عن التزامنا السياسي بمكافحة الجوع والفقر وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية – وندعو غيرنا – من أجل الانتقال من القول إلى الفعل الملموس؛ وإلى زيادة النظر في مصادر ابتكارية – والعمل بها – في المؤتمر الاستعراضي لتمويل التنمية المزمع عقده في الدوحة بقطر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.